الخلاف في أقسام الجملة عند النحاة واللغويين العرب

*عبدالحليم عبدالله

الملخص

إنّ الحديث عن الجملة محور خلاف بين النحاة واللغويين قدامى ومحدثين، لما لها من أهمية في التعبير، والحديث عن الخلاف في الجملة حديث متشعب، يتوزع في ثلاثة محاور: في التعريف والتقسيم والإعراب.

ومن الملافت للانتباه أنّ جلّ الباحثين العرب المحدثين لم يكونوا بمنأى عن هذا التعدّد والتنوع؛ فأغنوا الجملة العربية بنظرات شتى، وحاولوا أن يثروا بها التفكير النحوي العربي، فضلا عن امتداد الخلاف القديم حول مفهوم الجملة في مؤلفاتهم.

فلم ينكر أحدٌ من النحاة واللغويين قدماء ومحدثين الجملتين الفعلية والاسمية، ولكنهم اختلفوا في الباقي، أمّا خلافهم في الجملة فيتلخص فيما يلي:

* Dr., Gaziosmanpaşa Üniversitesi İlahiyat Fakültesi, abdulhalim.abdullah@gop.edu.tr

الأول: الخلاف في الجملة التي مسندها فعل تأخر عن المسند إليه، أهي اسمية أم فعلية؟

الثاني: في الأقسام الأخرى غير الاسمية والفعلية، قال نحاةٌ بالجملة الظرفية ومعيارهم في ذلك المطابقة بين ركني الجملة، وآخرون قالوا بالجملة الشرطية ومعيارهم في ذلك الاستقلال الدلالي وتمام الفائدة، وآخرون قالوا بالجملة الوصفية ومعيارهم في ذلك المطابقة بين ركني الجملة والإسناد الخاص في هذا النوع، وآخرون قالوا بها جميعها.

الثالث: اختلاف المعيار أدى إلى اختلاف التقسيم لدى النحاة، على أننا لا نجد ضيراً في هذا الاختلاف والتنوع.

الكلمات المفتاحية: القواعد العربية, اللغة, الجملة الخبرية, الجملة الإسمية

According to Arab Nahivist and the Linguist Parts of Speech Related Disputes

Abstract

The issue of the sentence was a topic of conflict among grammartists and linguists, because of its importance in composition. The conflict concerning the sentence is divided into three themes which are definition, classification and parts of speech.

None of old and modern grammartists and linguists denied the verbal or noun sentences; Whereas, the conflict was in respect of the sentence's sections and could be summarized in two topics:

First, the sentence in which the main factor is delayed verb from the other factor. The question was Is it a verbal of noun sentence?

Secondly, the other parts of the sentence where grammartists were divided in their judgments whether it is adverb, conditional, descriptive or all of them.

Keywords: Arabic grammar, language, verbal sentence, noun sentence.

المقدمة

يقوم هذا البحث على عرض الخلاف في أنواع الجملة عند النحاة واللغويين العرب قديما وحديثا، والحقيقة أن الخلاف في تقسيمات الجملة خلاف واسع ومتعدد، لأن تقسيم الجمل عند هذا النحوي أو ذاك كان مبنّياً على معايير مختلفة، ارتضى كلٌّ منهم معيارًا مناسباً له، فاختلاف التقسيم منبثق عن اختلاف المعايير.

تتألف الجملة من ركنين رئيسين هما: المسند، والمسند إليه. وهذان الركنان هما عمدة الكلام، وتبعاً لهذين الركنين يتحدَّد نوع الجملة وقسمها الذي تنسب إليه، ويقوم هذا البحث على استعراض أقسام الجملة عند النحاة واللغويين العرب قديماً وحديثاً، فالجملة ليست اسمية وفعلية فحسب، بل هي أكثر من ذلك، وتختلف أقسامها باختلاف معيار التقسيم.

فللجملة – تبعا للمسند – صورتان: فعل مع اسم، أو اسم مع اسم، وبالتعبير الاصطلاحي: فعل وفاعل أو نائبه، أو : مبتدأ وخبر، نحو: قام زيد، وزيدٌ قائم، وكل التعبيرات الأخرى، إنما هي صور أخرى لهذين الأصلين.

والصورة الأساسية للجمل التي مسندها فعل، أن يتقدم المسند على المسند إليه، ولا يتقدم المسند إليه على الفعل إلا لغرض يقتضيه المقام.

والصورة الأساسية للجمل التي مسندها اسم، أن يتقدم المسند إليه على المسند، أو بتعبير آخر أن يتقدم المبتدأ على الخبر، ولا يتقدم الخبر إلا لسبب يقتضيه المقام، أو طبيعة الكلام.

المقالة

لقد نهج النحاة العرب القدماء في دراسة الجملة منهجين: تركيبي، قسموا الجملة في إطاره إلى قسمين: اسمية وفعلية، وقسموا الاسمية إلى: صغرى وكبرى،[1] والآخر دلالي قسموا الجملة في إطاره إلى: خبرية وإنشائية.[2]

وبالنظر إلى المستوى التركيبي للجملة فقد أجمع النحاة المتقدمون على نوعي الجملة: الاسمية والفعلية، ولم يختلفوا في وجودهما، لكن بعضهم قال بنوع ثالث، ونوع رابع، هما: الجملة الشرطية والجملة الظرفية، وهذان النوعان هما اللذان اختلف فيهما.

وورد الحديث في كتاب سيبويه عن الجملتين الفعلية[3] الاسمية،[4] ووردت إيماءات إلى الجملة الشرطية فقد جعلها سيبويه خبراً للمبتدأ في غير موضع.[5]

---

(1) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك وعلي حمد الله، ط: دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ. ص 497

(2) ينظر: مغني اللبيب، ص531 ومفتاح العلوم، السكاكي، ط2: دار الكتب العلمية، بيروت1987م، ص78 و145 وهمع الهوامع، السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، ط1: دار الكتب العلمية ، بيروت 1998م 1: 49

(3) يُنظر: الكتاب، سيبويه، تح: عبدالسلام هارون، ط:1 دار الجيل، بيروت1991م 1: 81 و92 و97 و101 و105 و119 و146 و148 و149 و2: 154 و172 و معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد فلفل ط1: دار العصماء، دمشق 2009م ، ص98

(4) ينظر: الكتاب 1: 147و149

(5) الكتاب 1: 132 وينظر: 1: 52 و131 و134 و135 و3: 83

على أنَّ أحد المعنيِّيْنَ بالبحث النحوي ذهب إلى أن سيبويه لم ينظر إلى الجملة الشرطية على أنها جملة واحدة. فقد خلص إلى "أن سيبويه رغم أنه ينظر إلى الجملة الشرطية على أنها كلام تام... فإنه لا يعتبر هذا الكلام تركيبا واحدا ولا جملة واحدة"[6] لكنّ الدكتور محمد فلفل وجد أن سيبويه قد وضع الجملة الشرطية موضع خبر المبتدأ، مع إشارته إلى أن المبتدأ لا بدَّ له من خبر، وأن الشرط الذي وقع خبراً لا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ،[7] فكأن قول سيبويه هذا إرهاصٌ للقول بالجملة الشرطية فيما بعد، قال: "ومَّما لا يكون في الاستفهام إلاّ فعاً قولك: أعبدُ الله إنْ تَـرَهُ تضربْه، وكذلك إنْ طرحتَ الهاَء مع قُبحه، فقلت أعبدُ الله إنْ تَـرَ تضربْ، فليس للآخِر سبيل على الاسم، لأنَّه مجزوم، وهو جوابُ الفعل الأوّل، وليس للفعل الأوّل سبيلٌ" [8] فعبدالله مرفوع على الابتداء وخبره الجملة الشرطية، ولعلَّ سيبويه أول من ألمح إلى الجملة الشرطية، حينما وضعها موضع الخبر، وبناها على المبتدأ.

ونسب أحد المعْنِيِّينَ بالبحث النحوي إلى سيبويه قوله بالجملة الظرفية[9] بالمفهوم المشهور نسبه إلى غير الزمخشري،[10] وهو ما يمكن أن يُفهم من قول سيبويه: "لأنه يُتَقَدَّرُ لما بعده وموضع ... وذلك قولك: فيها عبدُ الله، ومثله: ثَمَّ زيدٌ، وهاهنا عمرو، وأين

---

(6) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، إبراهيم شمسان، ط1: عابدين القاهرة 1982م، ص58

(7) يُنظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص19

(8) الكتاب 1: 132 وينظر: 1: 131 و135

(9) ذهب إلى ذلك د. كريم ناصح الخالدي في كتابه نظرات في الجملة العربية، ط1: دار صفاء، عمان2005م، ص113-130

(10) الجملة الظرفية لدى الزمخشري مكونة من مبتدأ وقع خبره ظرفاً أو جارًّا و مجرورا، على حين أنها عند غيره . الجملة المصدَّرة بالظرف أو الجار والمجرور، إذا قدرت أن الاسم المرفوع بعدهما فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما، كما هي عند ابن هشام. وينظر: التراكيب الإسنادية: علي أبو المكارم، ط1: مؤسسة المختار، القاهرة 2007م، ص 15

زيدٌ" [11] ففي هذا العنوان وما مُثّل له ما يوحي بأن الظرف المتقدِّم عند سيبويه في نحو: (فيها عبد الله) و(عندك زيدٌ) يقوم مقام المبتدأ، ويرفع ما بعده، مما يفضي إلى ما سُمِّي فيما بعدُ بالجملة الظرفية، ويشجِّع على فهم كلام سيبويه هذا الفهم مقارنتُه بين قولهم: إنَّ زيداً فيها قائماً، وقولهم: هذا عبد الله بقوله: "إلا أنَّ (فيها) هاهنا بمنزلة (هذا)، في أنّه يستغني على ما بعده السكوت، ويقع موقعه" [12] فإذا كانت (فيها) بمنزلة (هذا) فُهم من الكلام أنَّ (فيها) عملت فيما بعدها، كما عملت (هذا) في (عبدالله).

وفصّل الدكتور محمد فلفل القول في مناقشة هذه القضية لدى سيبويه. إذ قال: " فسيبويه فيما تَقَدَّم ينصّ على أن الظرف المتقدِّم في مثل (فيها زيد) يقع موقع المبتدأ، ويسدُّ سَدَّه، ويغني غناءه، وهذا ما قد يوحي بأن الرجل يُعْمِلُ هذا الظرفَ إعمال المبتدأ، فيرفع ما بعده كما يرفع المبتدأ خبره، مما يحمل على الاعتقاد بأنَّ سيبويه يقول بوجود ما يُسمَّى بالجملة الظرفية، والراجح خلاف ذلك، ففهم ما نقلناه هنا عنه في ضوء معطيات سياقه، وفي ضوء التدليل على أن الظرف (فيها) ونحوه لا يعمل عنده في شيءٍ، يحمل على الاعتقاد بأنَّ الجملة الظرفية لم تكن من أقسام الجملة في اللغة العربية عند سيبويه" [13] هذا هو الحكم الذي وصل إليه د.محمد فلفل (الجملة الظرفية لم تكن من أقسام الجملة في اللغة العربية عند سيبويه) [14]

(11) الكتاب2: 128

(12) الكتاب2: 132 ومعالم التفكير بالجملة عند سيبويه، 58

(13) معالم التفكير بالجملة عند سيبويه، ص58 –59

(14) معالم التفكير بالجملة عند سيبويه، ص59

وذهب ابن السراج إلى أن الإخبار بالظرف والمجرور قسم برأسه، وليسا من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، وذهب أبو علي إلى أنه مذهب حسن.[15] وابن السّراج حينما تحدّث عن أخبار المبتدأ، جعل الظرف أحدها. قال: "وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى على ضربين: فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر، نحو ما ذكرنا من قولك : زيد أخوك، وزيد قائم، وضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له، وذلك الظرف على ضربين : إما أن يكون من ظروف المكان، وإما أن يكون من ظروف الزمان... فتحذف الخبر، وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال؛ لأن زيداً الذي هو المبتدأ ليس من قولك: (خلفك) ولا في الدار شيء؛ لأن (في الدار) ليس بحديث، وكذلك (خلفك)، وإنما هو موضع الخبر"[16] فالنص السابق يجعلنا نتيقن من حكم أبي حيان الذي نسبه إلى ابن السراج، ولاسيما أن ابن السراج صرّح بعد هذا النص في أصوله أنه " يقع في خبر المبتدأ أحد أربعة أشياء: الاسم أو الفعل أو الظرف أو الجملة" [17] فابن السراج حينما جعل خبر المبتدأ أربعة أشياء أحدها الجملة، وآخر منها الاسم المفرد، وجعل الظرف بينهما، فهذا يعني أنه جعل الظرف خبرًا عن المبتدأ، وهذا الخبر ليس من قبيل الإخبار بالمفرد ولا من قبيل الإخبار بالجملة.

---

(15) ينظر: المسائل العسكريات، الفارسي تح: علي جابر المنصوري ط: دار الثقافة، عمان، 2002م، ص81 وارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح: محمد رجب عثمان، ط1: الخانجي القاهرة1998م، ص1110

(16) الأصول في النحو، ابن السراج تح: عبد الحسين الفتلي ط3: مؤسسة الرسالة، بيروت 1988م، 1: 63-62

(17) الأصول في النحو1: 65

وأشار ابن السراج في موضع آخر إلى أن الاسم الموصول يُوصَل بأربعة أشياء، قال: "وهي توصل بأربعة أشياء: بالفعل، والمبتدأ، والظرف، والجزاء بشرطه وجوابه"[18] فكأن كلامه هذا سابقة لجعل الجملة أربعة أنواع.

وقسم الفارسي الجملة إلى أربعة أقسام: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية كما قسم الخبر إلى نوعين مفرد وجملة[19]، وسار على هديه الزمخشري في جعله الجملة أربعة أنواع. قال:" والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية. وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار." [20]

أما ابن هشام فقال بثلاثة أنواع للجملة: الاسمية والفعلية والظرفية. إذ قال عن أنواع الجملة: "انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية، فالاسمية: هي التي صدرها اسم كـ: زيد قائم، وهيهات العقيق، وأقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية: هي الـ تي صدرها فعل كـ قام زيدٌ، وضُرِب اللصُّ، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيدٌ، وقُمْ، والظرفية: هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، وأفي الدار زيد، إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما، ومثل الزمخشري لذلك بـ (في الدار) في قولك: زيد في الدار، وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده، وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه".[21]

---

(18) الأصول في النحو2: 266

(19) ينظر: الإيضاح العضدي، الفارسي، تح: حسن شاذلي فرهاد، ط1: دار التأليف، مصر 1969م، ص 43 و شرح المفصل، ابن يعيش، ط: إدارة الطباعة المنيرية، مصر،1: 88 و89 والجملة عند النحاة العرب، عبدالقادر المهيري، مجلة حوليات الجامعة التونسية،1966م، ص19

(20) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح: علي بو ملحم ط1: مكتبة الهلال، بيروت1993م، ص44

(21) مغني اللبيب، ص 492

وأجمع بعضهم التقسيم الرُّباعيّ إلى ثنائي: اسمية وفعلية، حيث نظر إلى الجملة الشرطية من حيث الأداة، فإن كانت حرفاً فالجملة فعلية، وإن كانت اسماً فالجملة اسميةٌ، وكذلك بالنسبة إلى الجملة الظرفية، إذا قُدِّر التركيب الظرفيُّ بفعل (استقر) فالجملة فعلية، وإن قدر باسم(مستقر) فالجملة اسمية، ومهما تنوعت أشكال الجمل، فهي مندرجة تحت هذين النوعين.

فعلّق ابن يعيش على هذه القسمة التي أخذ بها الزمخشري فقال:" وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية" (22)

وعقب ابن هشام على الجملة الشرطية، فقال:" وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية" (23)

ومما اختُلف فيه نوعُ الجملة مع الظرف والمجرور المرتفع بعدهما، وذلك تَبعاً للاختلافبتقدير المحذوف فإن قُدِّر فعلاً، فالجملة فعلية، وإن قُدِّر اسماً، فالجملة اسمية. (24)

على أنَّ ابن مالك تحدّث عن الجملة، وجعلها اسمية وفعلية فحسب وردّ إلى هذين النوعين سائر الجمل بمحاكاة منطقية يستند فيها إلى نظرية العامل. قال: "الجملة الواقعة خبرا، إن كانت اسمية وإن كانت فعلية، فمثالها: {الله يجتبي إليه من يشاء} (25) ويدخل في الاسمية المصدرة بحرف عامل في المبتدأ، والشرطية المصدرة باسم غير معمول للشرط،

(22) شرح المفصل 1: 88

(23) مغني اللبيب، ص 492

(24) ينظر: الأصول في النحو1: 63 والمغني، ص498 ودور الفعل في بنية الجملة، الهذيلي يحيى ط1: دار سحر، تونس، ص71

(25) سورة الشورى، آية: 13

ويدخل في الفعلية الشرطية المصدرة بحرف، أو باسم معمول للشرط..."[26] فابن مالك يردّ في النص السابق الجملة الخبرية إلى نوعين هما: الجملة الاسمية التي تبدأ باسم وأدخل فيها المصدرة بحرف عامل في المبتدأ، والشرطية المصدرة باسم غير معمول للشرط، والجملة الفعلية التي تبدأ بفعل وأدخل فيها الشرطية المصدرة بحرف، والمصدرة باسم معمول للشرط.

ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾[27] وأعربوا (عنده حسن الثواب) مبتدأ وخبراً، في موضع خبر المبتدأ الأول . والأحسن أن يرتفع حسن على الفاعلية، إذ قد اعتمد الظرف بوقوعه خبراً فالتقدير: والله مستقر، أو استقّر عنده حسن الثواب.[28]

ورفع الظرف والجار والمجرور الاسَم الواقع بعدهما على الفاعلية عند النّحاة لقيامه مقام الفعل، على أن "الأصل في الظرف أن لا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل" [29].

ومما اختلف فيه من الجمل قديماً الجملة التي مسندها فعل مؤخَّر، كقولك: زيدٌ قام. فهذه الجملة اسمية لدى البصريين لأنها بدأت بمبتدأ؛ إذ لا يجوز أن يتقدّم الفاعل على الفعل، فإن تقدّم فعلى الابتداء، جوّز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير؛ لأن المسند فيها فعل، وإن بدأت بفاعل[30].

ويبدو أنَّ لهذا الخلاف صداه لدى المحدثين، فتمسك برأي الكوفيين غير واحدٍ، وممن خالف جمهور النحاة في حدّ الجملة الاسمية والفعلية، وسّوى ساطع الحصري بين

---

(26) شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1: هجر. 1: 309

(27) سورة آل عمران، آية: 195.

(28) البحر المحيط، أبو حيان تح: عادل أحمد عبد الموجود ورفاقه، ط: دار الكتب العلمية، بيروت عام 1422 هـ - 2001 م. 3: 153.

(29) الإنصاف 1: 52، وينظر: شرح المفصل 1: 117.

(30) المغني، ص 497 وينظر: دور الفعل في بنية الجملة ، ص72

تقديم الفعل وتأ خيره في مثل قولك: (جاَء خالدٌ) و(خالدٌ جاَء). إذ قال: "ومن المعلوم أن الجملة تنقسم إلى قسمين فعلية واسمية: ولكننا عندما ننظر إلى الأمور نظرةً منطقية، يجب أن نفهم من تعبير جملة فعلية: الجملة التي تحتوي على فعل، وبتعبير آخر الجملة التي تُعلمنا ما حدث وما يحدث. كما يجب أن نفهم من تعبير جملة اسمية الجملة التي لا تحتوي على فعل؛ وبتعبير آخر: الجملة التي تخبرنا عن أوصاف اسم من الأسماء وحالاته... غير أن قواعد اللغة العربية لا تلتزم هذه التعريفات والمفهومات المنطقية، بل تخالفها كلية، فإنها تعتبر الجملة فعلية عندما تبتدئ بفعل، واسمية عندما تبتدئ باسم. ومعنى ذلك أنها لا تصنف الجمل حسب أنواع الكلمات التي تتألف منها، بل تصنفها حسب نوع الكلمة التي تبتدئ بها، دون أن تلتفت إلى بقية كلماتها ".[31]

ذلك أن قولك (جاء خالد) و(نام الولد) في الجملة الفعلية، قد دلَّ على مسند أو خبر لم يطرق أذن السامع، ولم يسبق ذكره في سياق الكلام. فإذا ذكر الخبر أي المسند انتظر السامع ذكر الذي أسند إليه، وهو الفاعل، وإذا ذكر هذا اتصل بفعله فأصبح جزءاً منه.

وممن تبع الكوفيين في نظرتهم إلى الجملة الفعلية مهدي المخزومي، في كتابه (في النحو العربي)، إذ أخذ على النحاة القدامى تقسيمهم الجملة اسمية وفعلية، فرأى أنهم ضيقوا الجملة الفعلية، فحصروها بالجملة التي تقدم فيها الفعل، ووسّعوا الجملة الاسمية، فجعلوا منها الجملة الفعلية التي تقدّم فيها المسند إليه، ويرى أن الأصوب أن تكون الجملة التي يدل المسند فيها على التجدد أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا جملة فعلية. [32] وبتعبير آخر فالجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلا سواء أتقدم المسند

(31) آراء وأحاديث في اللغة والأدب، ص107

(32) يُنظر: في النحو العربي، ص41

إليه أم تأخر،[33] والجملة الاسمية هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسما. [34]

فالجملة فعلية لديه ما كان فيها المسند دالا على التجدد، فقولك: (طلع البدُر) و(البدُر طلع) جملتان فعليتان، خلافاً لما أجمع عليه جمهور النحاة. قال المخزومي: "الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً. وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند –فعلاً –لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها"[35].

وقال المخزومي في إيضاح مذهبه: "ومعنى هذا أن كلاً من قولنا: طلع البدُر والبدُر طلع ، جملة فعلية. أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس فيها خلاف مع القدماء. وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يُغيِّر من طبيعة الجملة، لأنه إنما قدم للاهتمام به".[36]

والجملة الاسمية عند المخزومي ما كان المسند فيها دالا على الثبوت والدوام، كقولك: (البدر طالع). قال: "أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماً".[37]

---

(33) المرجع السابق، ص47

(34) المرجع السابق، ص41

(35) في النحو العربي. ص41

(36) المرجع السابق، ص42

(37) المرجع السابق نفسه. وقد أخذ المخزومي على النحاة أن تقسيمهم الجمل إلى اسمية وفعلية مبني

وبسط الدكتور إبراهيم السامرائي مذهبه في هذه المسألة، في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته)، فسلك طريقة المخزومي في ما رسمه من حد يفرق به الجملة الفعلية من الاسمية، وجرى على منهاجه فجعل قوله: (سافر محمدٌ) و(محمدٌ سافر) سواء في الإسناد، لأن المسند فيهما هو الفعل.

وأخذ السامرائي على المخزومي قوله بتجدد الفعل. قال: "وقد خالف الدكتور المخزومي الأقدمين في حدِّ الجملتين الفعلية والاسمية. فقد ذكر أن الجملة الفعلية ما كان فيها المسند فعلاً، وقد أصاب الأستاذ المخزومي الحقيقة في الحد الذي رسمه للجملة، فإن: سافر محمد، جملة فعلية هي نفسها: محمد سافر. غير أن الدكتور المخزومي الذي أفاد من مقالة الجرجاني واتخذها دليلاً للتمييز في الجملة الاسمية والفعلية، لم يفطن إلى أن هذه المقالة حجة عليه. فالتجدد المنسوب للفعل المسند إلى الاسم، لم يتحقق في قولهم: محمد سافر وسافر محمد. ومن هنا لا يمكن للسيد المخزومي أن يعتبر الجملتين فعليتين... أما نحن فنقول إنَّ (محمدٌ سافر وسافر محمدٌ) جملتان فعليتان، ما دام المسند فعلاً، وليس لنا أن نلصق التجدد بالفعل لأن ذلك ليس من منهجنا، لأن الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعوم".[38]

وأوضح السامرائي رأيه في تجدد الفعل فقال: "وكيف لنا أن نفهم التجدد والحدوث في قولنا: مات محمد، وهلك خالد، وانصرف بكر. فهذه الأقوال كلها أحداث منقطعة لا يمكن لنا أن نجربها على التجدد والحدوث. واختيار الجرجاني لـ: ينطلق، مفيد له في إثبات مقالته. أما

على أساس لفظي محض. ينظر: المرجع السابق، ص 38

(38) الفعل زمانه وأبنيته، ص204

أن يكون الفعل: سافر وذهب ومات، وما إلى هذا، فليس في ذلك ما يحقق غرض الجرجاني، ولا ما ذهب إليه المخزومي".[39]

وأُيد غير واحد من المحدثين رأي المخزومي في التفريق بين الجملتين الاسمية والفعلية بناء على أساس المسند دون ارتباط بمسألة التقدم والتأخر في الجملة، فالجملة التي مسندها فعل جملة فعلية، والجملة التي مسندها اسم جملة اسمية، وتطبيقا لذلك تكون (طلع البدر) و(البدر طلع) جملتين فعليتين، وهذا ما ذهب إليه كل من: [40]

1. مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي .. نقد وتوجيه) ص39-42
2. سناء حميد البياتي في كتابها (قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم) ص34-35
3. إبراهيم السامرائي في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) ص210- 211
4. عبدالستار الجواري في كتابيه: (نحو المعاني) ص108 و(نحو التيسير) ص123

وانقسمت الجملة لدى النحاة من حيث البنية والمستوى التركيبي إلى كبرى، وصغرى، وجملة لا كبرى ولا صغرى، فالجملة الكبرى هي الجملة الاسمية أو الجملة المصدرة بفعل ناسخ، والخبر فيها أو ما أصله خبر جملة. [41]

تعود الإشارة الأولى إلى الجملة الكبرى والصغرى إلى سيبويه، فقد تحدث عن المبتدأ الذي خبره جملة، وهو ما اصطلح عليه النحاة المتأخرون على أنه جملة كبرى، فمثّل سيبويه

---

(39) المرجع السابق، ص205

(40) ينظر: الجملة العربية، ص58-59

(41) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص25-26 والجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص168

لخبر المبتدأ أو ما أصله مبتدأ بجملة شرطية،[42] أو جملة فعلية،[43] أو جملة اسمية. [44] إذ قال في معرض حديثه عن الاستفهام بـ (هل):"هل زيد أنا ضاربه؟ لكان جيدا في الكلام، لأن ضارباً اسم، وإن كان في معنى الفعل" [45] فالمثال الذي ساقه سيبويه في النص السابق تمثيل لجملة اسمية كبرى ذات وجه واحد، كما استقر فيما بعد في اصطلاح النحاة.

ومثّل بالجملة الاسمية التي خبرها جملة اسمية والخبر فيها جملة فعلية عندما تحدّث عن الاستفهام بالهمزة. إذ قال: "تقول: أأنت عبدُالله ضربتُه؟ تجريه هاهنا مجرى: أنا زيدٌ ضربته، لأن الذي يلي حرف الاستفهام (أنت) ثم ابتدأت هذا، وليس قبله حرف استفهام، ولا شيء هو بالفعل، وتقديمه أولى."[46] فالجملة التي مثّل بها سيبويه في النص السابق جملة اسمية، الخبر فيها جملة اسمية كبرى باعتبار ما بعدها، وصغرى باعتبار ما قبلها، كما استقر على ذلك اصطلاح النحاة فيما بعد.

ومثّل المبرد لخبر المبتدأ أو ما أصله مبتدأ بجملة فعلية، أو جملة اسمية،[47] دون استخدام المصطلح. إذ قال: "فإن قلت: زيدٌ هندٌ ضاربُها. قلت (هو)، ويجري على وجهين: إن شئت جعلت زيداً ابتداءً وهند ابتداءً ثانياً، وضاربها خبر عن هند، والهاء والراجعة إليها، وهو إظهار فاعل، ورجوعه إلى زيد. وإن شئت جعلت قولك: ضاربها ابتداءً ثالثاً، وجعلت

(42) ينظر: الكتاب 1: 52 و134 و135 و3: 83
(43) ينظر: الكتاب 1: 81 و92 و97 و101 و105 و119 و146 و148 و149 و2: 154 و172
(44) ينظر:الكتاب 1: 147و149
(45) الكتاب 1: 101
(46) الكتاب 1: 104
(47) ينظر: المقتضب 2: 295 و298 و3: 74 و108 و109 و110 و131 و132 و250 و263 و4: 103 و105 و133 و135 و156

(هو) خبره، وجعلتهما خبراً عن هند، وجعلت (هندًا) وما بعدها خبراً عن زيد." [48] فتمثيل المبرّد لخبر المبتدأ (زيدٌ) بجملة (هندٌ ضاربها هو) إنما هو تمثيل لجملة اسمية كبرى ذات وجه كما استقر اصطلاح النحاة فيما بعد.

وتعرّض الزجاج لجملة خبرية اسمية وقعت خبراً لمبتدأ في قوله تعالى: "(يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ) [49] هم الأولى مرفوعة بالابتداء، وهم الثانية ابتداء ثان، وغافلون خبر (هم) الثانية، والجملة الثانية خبر هم الأولى" [50] فـ هم الأولى مبتدأ، خبره جملة (هم غافلون) المكونة من مبتدأ وخبر، ويلفت الانتباه قول الزجاج (الجملة الثانية) لأنه يعني أنَّ في قوله تعالى (وهم عن الآخرة هم غافلون) جملتين، إذ تبدأ الأولى بالمبتدأ الأول، وتبدأ الثانية بالمبتدأ الثاني، وتنتهي الجملتان بنهاية الجملة الثانية، فالجملة الأولى هي الجملة الكبرى والجملة الثانية هي الجملة الصغرى.

ومثّل ابن السراج للجملة الكبرى والجملة الصغرى بدون المصطلح عند حديثه عن الخبر الجملة،[51] وكذلك الفارسي،[52] أمّا ابن جني فقد عبَّر عن الجملة الكبرى بالجملة الكبيرة، حينما تحدّث عن عطف جملة على جملة في قوله تعالى: (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ، وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ).[53] قال:"وقرأ أبو السمَّال: (والسماءُ رفعها)[54] رفع. قال أبو الفتح: الرفع هنا أظهر من قراءة الجماعة، وذلك أنه صرفه إلى الابتداء؛ لأنه عطفه على

(48) المقتضب 3: 262-263
(49) سورة الرّوم الآية 7
(50) معاني القرآن وإعرابه 4: 178
(51) الأصول 1: 65
(52) الإيضاح العضدي، ص 43
(53) سورة الرحمن الآيتان 6 و7
(54) سورة الرحمن الآية 7وتمامها (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ)

الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى : (والنجُم والشجر يسجدان) فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتأ وخبر، فكذلك قوله تعالى: (والسماءُ رفعها) جملة من مبتدأ وخبر، معطوفة على قوله:[55] (والنجم والشجر يسجدان) "[56] فـ السماء بقراءة الرفع مبتدأ مرفوع، والجملة معطوفة على الجملة الكبيرة، إذ في الآية السابقة (والنجم والشجر يسجدان) جملتان: جملة من مبتدأ وخبر، وجملة من فعل وفاعل وقعت موقع الخبر، فالجملة الكبيرة كبيرة لأن فيها جملة صغيرة، وهذا يساوي في اصطلاح النحاة الجملة الكبرى.

واستخدم الزمخشري مصطلح ذات وجهين في حديثه عن عطف الجمل. قال: "فأما إذا قلت: زيدًا لقيت أخاه وعمرا مررت به، ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه؛ لأن الجملة الأولى ذات وجهين: فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء كقولك لقيـ ت زيدٌ وأما عمرٌو فقد مررتُ به ولقيت زيدًا وإذا عبد الله يضربه عمرو"[57] واللافت للانتباه في نصّ الزمخشري استخدامه لمصطلح (ذات وجهين) لكن التأمل في السياق ينفي أن يكون الزمخشري قد استخدمه بالدلالة الاصطلاحية التي تواضع عليها النحاة اللاحقون، ويغلب الظنّ أن مراده بذات وجهين: أن الجملة بدأت باسم يجوز فيه وجهان هما الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال، وبمعنى آخر: يجوز أن تكون جملة اسمية، ويجوز أن تكون فعلية، ولعل الدليل على ذلك قول شارحه ابن يعيش. قال: "اعلم أن هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، فإذا قلت: زيدًا ضربته، فإنه يجوز في (زيد) وما كان مثله أبدًا وجهان: الرفع والنصب، فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر، وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء، ولولا الهاء لم يجز رفعه لوقوع الفعل عليه، فإذا

---

(55) سورة الرحمن الآية 6 وتمامها (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ)

(56) المحتسب 2: 302

(57) المفصل، ص76

حذفت الهاء وأنت تريدها، فقلت: زيدٌ ضربت جاز عند البصريين على ضعف، لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق"[58]

وربما كان ابن مضاء القرطبي أول من استخدم مصطلحي (الكبرى والصغرى) إذ قال: "فإذا قلنا: زيدٌ ضربته وعمرًا أكرمته، إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ وخبره، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل، والجملتان مختلفتان، إحداهما: خبر عن مبتدأ والأخرى ليست كذلك، والكبرى منهما ليس لها عندهم موضع من الإعراب، والصغرى لها موضع من الإعراب" [59] فاستخدم ابن مضاء في النص السابق مصطلحي الكبرى والصغرى ليفرّق بين (زيدٌ ضربته) و(ضربته) لأنهما مختلفتان من حيث: النوع والموضع والإعراب.

وتحدّث ابن مالك عمّا أُطلِق عليه (الجملة الكبرى)،[60] دون استخدامه المصطلح، وقدّم شرحًا وافيًا للجملة ذات الوجهين في حديثه عن الجملة الاسمية التي خبرها فعل. قال: "فإن كان الفعل الذي في الجملة الأولى خبر مبتدأ سميت: ذات وجهين. لأنها من قبل تصديرها بالمبتدأ اسمية. ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعمولة فعلية." [61]

وتحدّث الرضي عن الجملة الكبرى والجملة الصغرى في معرض حديثه عن عطف الجمل، في مثل قولهم: زيدٌ قامَ وعمرًا أكرمتُ ه. قال:" قال ابن الحاجب: ويستوي الأمران في مثل: زيد قام وعمرا أكرمته قال الرّضيّ: يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية، الخبر فيها جملة فعلية أو على الخبر فيها، وإنما استويا

---

(58) شرح المفصل 2: 30

(59) الرد على النحاة، ص 108

(60) شرح التسهيل 1: 327 – 328

(61) شرح الكافية الشافية 2: 621

لأن يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية، التي هي الكبرى، فيختار الرفع مع جواز النصب، ليناسب المعطوفُ المعطوفَ عليه في كونهما اسميتين، وأن يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين" (62) فالجملة الكبرى على – حدّ تعبير الرضي – هي الجملة الاسمية (زيدٌ قام) و(عمرٌو أكرمته) بالرفع، لأنّ كلتا الجملتين فيها جملةٌ صغرى هي الجملة الفعلية (قام) و(أكرمته).

وقسم ابن هشام الجملة حسب البنية التركيبية إلى كبرى وصغرى، والكبرى ذات وجه وذات وجهين (63)

ومما سبق نجد أنَّ سيبويه مثّل للخبر بجملة فعلية وجملة اسمية، وهو تمثيل لجملة كبرى وصغرى، وكذلك لدى المبّرد تمثيلا لهما أيضًا، ونص الزجاج عليهما بالجملة الأولى والثانية، أّما ابن جني فقد عبَّر عن الجملة الكبرى بالجملة الكبيرة، واستخدم الزمخشري مصطلح ذات وجهين في حديثه عن عطف الجمل،وتحدّث ابن مالك عمّا أُطلِق عليه (الجملة الكبرى)، دون استخدامه المصطلح، على أنَّه قدّم شرحًا وافيًا للجملة ذات الوجهين، وتحدّث الرضي عن الجملة الكبرى والجملة الصغرى، وقسم ابن هشام الجملة حسب البنية التركيبية إلى كبرى وصغرى.

وتابع خالد الأزهري سابقيه في الجملة الكبرى والصغرى وذات الوجه وذات الوجهين، وتحدّث عن جملة لا صغرى ولا كبرى. قال: " وقد تكون الجملة لا صغرى ولا كبرى لفقد الشرطين كـ قام زيد وهذا زيد" (64)

---

(62) شرح الرضي على الكافية 1: 465

(63) ينظر: مغني اللبيب ص497 و499 و500

(64) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري، تح: عبدالكريم مجاهد، ط1: بيروت، مؤسسة الرسالة 1996م، ص36

أما اللغويون المحدثون فقد اختلفوا في نظرتهم إلى الجملة كما اختلف المتقدّمون فيها، فمنهم من رأى رأي النحاة المتقدمين في تقسيم الجملة، وذهب مذهب الزمخشري في الجملة الشرطية. فقال: "والصواب ما ذهب إليه الزمخشري، لأن الجملة إما أن تقوم على تركيب إسنادي، كالفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، وإما أن تقوم على تركيب شرطي".(65)

ومنهم مَنْ قسم الجملةَ أقساما عدة، تبعًا لمعايير مختلفة منها: المبنى والمعنى والنوع والوظيفة والدلالة والترتيب والبساطة والتركيب...

إذ قسم د. تمام حسان الجملة أقساما تبعا لمعياري المبنى والمعنى، فكانت عنده الجملة كما يلي:(66)

أ. الجملة من حيث المبنى:

1. الجملة الاسمية. نحو: زيدٌ كريمٌ، وما رجلٌ أكرمُ من زيد. (67)

2. الجملة الفعلية. نحو: قام زيدٌ، وضُرِبَ اللصُّ. (68)

3. الجملة الوصفية. نحو: ما مكسوٌّ زيدٌ حلّةً، وزيدٌ قائم أبوه. (69)

4. الجملة الشرطية: والشرط إمكان. نحو: إنْ جاء زيدٌ ذهبَ عمرٌو، أو امتناع. نحو: لولا زيدٌ ما نجا عمرٌو. (70)

ب. الجملة من حيث المعنى:

---

(65) إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ط5: دار القلم العربي بحلب 1989م، ص20

(66) ينظر: الخلاصة النحوية، تمام حسان ط: عالم الكتب، مصر عام 2000م، ص 12-13

(67) ينظر: الخلاصة النحوية، ص 105

(68) ينظر: الخلاصة النحوية، ص 123

(69) ينظر: الخلاصة النحوية، ص 127

(70) ينظر: الخلاصة النحوية، ص 133-134

1. الجملة خبرية: وتكون مثبتة. نحو: نجح محمدٌ، أو منفية. نحو: (لم يلد ولم يولد)[71] أو مؤكدة. نحو: (إنَّ الإنسان ليطغى).[72]

2. الجملة إنشائية: تكون طلبية للحفز والكبح والسؤال. نحو: (فلينظر الإنسان مَم خُلِق)، وأخاك أخاك، وإياك إياك، وهل أتاك حديث الغاشية؟ وتكون إفصاحية كالقسم والعقود والندبة والتعجب والمدح والذم والإخالة والحكاية الصوتية. نحو جمل عقود الزواج: زوّجني موكلتك.. وقبول الوكيل بقوله: زوّجتكها، أو قبلت زواجها منك. [73]

وقسم د. محمود نحلة الجملة أقساماً عدة تبعا لثمانية معايير مختلفة، هي: [74]

المعيار الأول: البساطة والتركيب: وهي نوعان:

أ. البسيطة وهي نوعان: مجرّدة أو أساسية: وهي التي لا يضاف إلى ركني الإسناد فيها عنصر لغوي آخر. نحو: ذَهَبَ محمدٌ. وموسعة: وهي التي يضاف إلى ركنيها الأساسيين عنصر أو أكثر يؤثر في مضمونها، أو يوسع أحد عناصرها. نحو: ذَهَبَ محمدٌ إلى مدينةٍ كبيرةٍ.

ب. المركبة: وتركيبها نوعان: تركيب إفراد وتركيب تعدد، فالأول بين جملتين اثنتين إحداهما مرتبطة بالأخرى أو متفرعة منها. نحو: ذَهَبَ محمدٌ وجاء أحمدُ، والثاني

(71) سورة الإخلاص الآية 3

(72) سورة العلق الآية 6

(73) ينظر: الخلاصة النحوية، ص 137

(74) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ط: دار النهضة العربية – بيروت 1988م، ص 23–26

بين جملتين عن طريق الربط أو التفريع أو هما معا. نحو: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (75)

المعيار الثاني: التمام والنقصان النحوي، ويشمل:

أ. الجملة التامة: وهي التي يذكر فيها ركنا الإسناد معاً. نحو: العلم نورٌ.

ب. الجملة الناقصة: وهي التي يحذف فيها أحد ركني الإسناد بقرينة أو يستتر. محمدٌ ناجحٌ وزيدٌ.

المعيار الثالث: الاستقلال وعدم الاستقلال، ويدخل فيه:

أ. الجملة الأصلية: وهي التي تستقل بذاتها وتستغني عن غيرها. جاء محمدٌ.

ب. الجملة الفرعية: وهي التي لا تستقل بذاتها، بل تعتمد على غيرها. جاء محمدٌ يمشي.

المعيار الرابع: التركيب الداخلي للجملة، ويشمل:

أ. الجملة الاسمية: وهي التي لا يكون المسند فيها فعلا ولا جملة. نحو: البدر طالعٌ .

ب. الجملة الفعلية: وهي التي يكون المسند فيها فعلا لا جملة. نحو: طلعَ القمرُ.

ج. الجملة الوصفية: وهي التي يكون المسند فيها وصفا عاملا. نحو: أقاطنٌ جيرانُك؟

(75) سورة الرُّوم الآية 41

د. الجملة الجملية: وهي التي يكون المسند فيها جملة اسمية أو فعلية أو وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط. نحو: البدرُ يسطع ُ نوره.

المعيار الخامس: الترتيب وإعادة الترتيب:

أ. الجملة ذات الترتيب المعتاد: وهي التي يتقدم فيها المسند في الجملة الفعلية والوصفية، ويتقّدم المسند إليه في الجملة الاسمية والجملة. نحو: الرزقُ آتٍ، وطلع َ القمرُ.

ب. الجملة التي أعيد ترتيبها: وهي الجملة التي قدّم فيها بعض العناصر عن موقعه المعتاد أو أخّر. الرزقُ آتٍ، والبدرُ طلع.

المعيار السادس: الدلالة العامة للجملة:

أ. الجملة الخبرية، وتشمل:

1. الجملة المثبتة. نحو: نجح محمدٌ.
2. الجملة المنفية. نحو: ما نجَح محمدٌ.
3. الجملة المؤكدة. نحو: لقد نجح محمدٌ.

ب. الجملة الإنشائية، وتشمل:

1. الجملة الطلبية: (أمر، نهي، استفهام، عرض، تخصيص)
2. الجملة الانفعالية: (تمنٍّ، ترجٍّ، قَسَمٌ، تعجبٌ، مدحٌ أو ذمٌّ، ندبة أو استغاثة)

المعيار السابع: نوع العلاقة بين الحدث والمحدث (في الجملة الفعلية خاصة):

أ. الجملة ذات الفعل المبني للمعلوم. نحو: تُشرقُ الشمسُ.

ب. الجملة ذات الفعل المبني للمجهول أو الفعل المطاوع الذي يقوم بوظيفته. نحو: هُدِم الجدارُ، وانهدم الجدارُ.

المعيار الثامن: الأساس وما تحول عنه، ويشمل:

أ. الجملة الأساسية (النووية) ويشترط فيها أن تكون بسيطة، تامة، خبرية. نحو: العلم نورٌ. فعلها مبني للمعلوم (إن كانت فعلية)، مثبتة. نحو: يُنير العلُم الحياةَ .

ب. الجملة المحولة: وهي التي لا يتحقق فيها شرط أو أكثر من الشروط السابقة كأن تكون مركبة، أو ناقصة، أو إنشائية، أو فعلها مبني للمجهول، أو منفية.

وقسم د. محمد حماسة عبداللطيف الجملة أقساما ثلاثة، هي:

1. الجمل التامة: هي الجمل الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصوداً بالذات، ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد ويوجد تحت هذا القسم أنواع: الجملة الاسمية. نحو: القمرُ طالعٌ ، والجملة الفعلية. نحو: كانَ زيدٌ ذاهباً ، والجملة الوصفية. نحو: أناجحٌ المحمدان؟ (76)

2. الجمل الموجزة: هي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد، ويحذف العنصر الثاني حذفاً واجباً أو غالباً ، وتحته أنواع: الجملة الفعلية الموجزة. نحو: أتكلَّم، ونتكلَّمونتتكلَّمونتكَلَّمْ والجملة الاسمية الموجزة. نحو: لولا فضلُ الله، وكلُّ رجلٍ وضيعتُه، والجملة الجوابية الموجزة. نحو: نعم، ولا في سياقها جملاً مفيدة موجزة. (77)

(76) ينظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، ط: دار غريب، القاهرة 2001م. ص79

(77) ينظر: العلامة الإعرابية. ص87-90

3. الجمل غير الإسنادية: هي الجمل التي يمكن أن تعدَّ جملا إفصاحيةً، أي أنها كانت في أول أمرها تعبيراً انفعالياً، ثم جمد بعض عناصرها على صيغته فجرى مجرى المثل، وتحت هذا القسم أنواع: الجملة الخالفة، والجملة التعجبية، وجملة المدح والذم، وجملة خالفة الصوت، والجملة الندائية، والجملة القسمية، والجملة التحذيرية والإغرائية. (78)

وقسم د. علي أبو المكارم الجملة أقساما تبعا للتركيب، فكانت عنده على خمسة أنواع: (اسمية وفعلية وشرطية وظرفية ووصفية) (79)

وقسم د. فاضل السامرائي الجملة أقساما عدة تبعا لمعايير مختلفة، هي:

الجملة من حيث القصد: (80)

1. جملة مقصودة لذاتها: وهي الجملة التي تستقل بذاتها من حيث تمام المعنى. نحو: حضر محمدٌ، وأخوكَ مسافرٌ.

2. جملة مقصودة لغيرها: وهي ثلاثة أقسام:

أ. جملة غير مستقلة بالأصالة، كجملة (لاسيما) والجملة المبدوءة بأفعال المدح والذم أو أفعال الاستثناء(خلا وعدا) أو المبدوءة بـ مذ ومنذ. نحو: أحبُّ الشعراء ولاسيما البحتري، وحبذا العمل الصالح.

---

(78) ينظر: العلامة الإعرابية. ص97-98

(79) تحدث د. أبو المكارم عن هذه الجمل وبيّن ماهيتها في ثلاثة كتب هي: الجملة الاسمية، ط1: مؤسسة المختار، القاهرة2007م، والجملة الفعلية، ط1: مؤسسة المختار، القاهرة2007م، والتراكيب الإسنادية (الجمل الظرفية والشرطية والوصفية) ط1: مؤسسة المختار، القاهرة2007م

(80) ينظر: الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي ، ط1: دار الفكر، عمان . الأردن 2002م، ص12 و146-151

ب. جملة غير مستقلة لأمر عارض، كالجمل الواقعة في حّيز ما يحتاج إلى قول آخر معها ليتم معناه. نحو: جاء اللذان نجحا، أو الجمل المسبوقة بأداة تقتضي شيئا ينعقد به الكلام. نحو: لولا أنتم لكنا مؤمنين، أو الجمل التي تقال تعقيبا على كلام متكلم أو جوابا عنه. نحو قولك لأحدهم: فلانٌ غنيٌّ، فيقول: ولكنه بخيلٌ.

ج. جملة غير مستقلة صناعة. نحو قولهم: ليذهبنَّ أخوك. فإن هذا الكلام عند النحاة جواب لقسم مقّدر، واللام واقعة في جوابه فهي غير مستقلة.

الجملة من حيث التصرف وعدمه: (81)

1. الجملة المتصرفة: الأصل في الجمل أن تكون متصرفة، وتصرّفها هو إمكانية دخول العوامل عليها.

2. الجملة الناقصة التصرف: وهي الجمل التي تقبل نوعاً مقّيداً من التغيير. نحو قولك: أقائٌم أخواك؟ فإن هذا المبتدأ الصفة لا يقبل التعريف، والتصغير، ولا يُوصف، وهو يقبل دخول قسم من العوامل عليه. نحو: ليس قائٌم أخواك.

3. الجملة غير المتصرفة: كالأمثال، وما كثر استعماله حتى صار كالمثل، وبعض الأساليب كالتعجب. نحو: الصيفَ ضيَّعتِ اللبن، وعسى الغوير أبؤسا.

وقسم د. محمد إبراهيم عبادة الجملة بناء على احتمالات موقعية أقساما هي: (82)

1. الجملة البسيطة: هي المكونة من مركب إسنادي واحد، ويؤدي فكرة مستقلة. نحو: طلعت الشمس.

---

(81) ينظر: الجملة العربية: تأليفها وأقسامها ، ص 110-113

(82) الجملة العربية، محمد إبراهيم عبادة: ص153-163

2. الجملة الممتدة: هي الجملة المكونة من مركب واحد وما يتعلق بعنصريه أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير إسنادية. نحو: (ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ) (83)

3. الجملة المزدوجة أو المتعددة: هي المكونة من أكثر من مركبين إسناديين أو أكثر لا يربطهما إلا العطف. نحو قوله تعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ) (84)

4. الجملة المركبة: هي المكونة من مركبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر، ومتوقف عليه، ونلاحظ أن أحدهما يكون فكرة مستقلة، والثاني يؤدي فكرة غير كاملة ولا مستقلة، ولا معنى له إلا بالمركب الآخر، وارتباطهما يقوم على علاقات، منها: علاقة تأكيد القسم، وعلاقة شرطية، وعلاقة توقيتية أو مكانية، وعلاقة غائية، وعلاقة الاستدراك أو الاستثناء، علاقة مصاحبة ومعية. نحو: جاء محمدٌ ولكن ما جاء زيدٌ.

5. الجملة المتداخلة: هي المكونة من مركبين إسناديين، أو متضمنين لعمليتين إسناديتين نهما تداخل تركيبي. مثل: من يتصدّقْ يبتغي وجهَ اللهِ يقبلِ اللهُ صدقتَه ويجزلِ الثوابَ.

6. الجملة المتشابكة: هي الجملة المكونة من مركبات إسنادية أو مركبات مشتملة على إسناد، وقد تلتقي فيها الجملة المركبة بالجملة المتداخلة بالجملة المزدوجة. نحو قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ

(83) سورة البقرة الآية 221

(84) سورة المؤمنون الآية 12-14

وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ) (85)

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح: محمد رجب عثمان، ط1: الخانجي القاهرة1998م.

الأصول في النحو، ابن السراج تح: عبد الحسين الفتلي ط3: مؤسسة الرسالة، بيروت 1988م

إعادة وصف اللغة ألسنياً، تمام حسّان، في أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ط: تونس 1978م

إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ط5: دار القلم العربي، حلب 1989م

الإيضاح العضدي، الفارسي، تح: حسن شاذلي فرهاد، ط1: دار التأليف، مصر 1969م

البحر المحيط، أبو حيان تح: عادل أحمد عبد الموجود ورفاقه، ط: دار الكتب العلمية، بيروت عام2001 م

التراكيب الإسنادية: علي أبو المكارم، ط1: مؤسسة المختار، القاهرة 2007م

(التركيب البسيط والمديد في العربية) نشره سعد الدين مصطفى في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 81 الجزء3 عام 2006م

الجملة الشرطية عند النحاة العرب، إبراهيم شمسان، ط1: عابدين القاهرة 1982م

الجملة عند النحاة العرب، عبدالقادر المهيري، مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد الثالث 1966م.

الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، محمد إبراهيم عبادة، ط1: الإسكندرية 1988م

الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي ، ط1: دار الفكر، عمان . الأردن 2002م

الجملة الاسمية، علي أبو المكارم، ط1: مؤسسة المختار، القاهرة2007م

(85) سورة يونس الآية 22

الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، ط1: مؤسسة المختار، القاهرة2007م
الخلاصة النحوية، تمام حسان ط: عالم الكتب، مصر عام 2000م
دراسات في الإعراب، عبد الهادي الفضلي، ط: دار تهامة، جدة 1984م
دور الفعل في بنية الجملة، الهذيلي يحيى ط1: دار سحر، تونس، دون تاريخ.
شرح المفصل، ابن يعيش، ط: إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دون تاريخ.
العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، ط: دار غريب، القاهرة 2001م.
في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط1: المكتبة العصرية، بيروت 1964م
الكتاب، سيبويه، تح: عبدالسلام هارون، ط1: دار الجيل، بيروت 1991م
مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ط1: بيروت 1988م
المسائل العسكريات، الفارسي تح: علي جابر المنصوري ط: دار الثقافة، عمان، 2002م
معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد فلفل ط1: دار العصماء، دمشق 2009م
مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك وعلي حمد الله، ط: جامعة البعث، حمص، دون تاريخ، وهي تصوير عن دار الفكر، بيروت.
مفاتيح الألسنية، جورج مونان، تر: الطيب البكوش، ط: منشورات سعيدان، تونس1994
مفتاح العلوم، السكاكي، ط2: دار الكتب العلمية، بيروت1987م
المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح: علي بو ملحم ط1: مكتبة الهلال، بيروت1993م
موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري، تح: عبدالكريم مجاهد، ط1: مؤسسة الرسالة ، بيروت 1996م
نظرات في الجملة العربية، كريم ناصح الخالدي، ط1: دار صفاء، عمان2005م
همع الهوامع، السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية ، بيروت 1998م.